



الحوكمة وقدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية في ظل أزمة كورونا

GOVERNANCE AND THE CAPACITY OF BANKS TO RESIST FINANCIAL SHOCKS
DURING THE CORONA CRISISبلعلمي فهد¹ ، طاري محمد العربي²¹ المدرسة العليا لتجارة، مخبر الإصلاحات الاقتصادية، التنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي (الجزائر)، fahdbelalmi@gmail.com² المدرسة العليا لتجارة، مخبر الإصلاحات الاقتصادية، التنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي (الجزائر)،

tari.med.larbi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/09/22؛ تاريخ المراجعة: 2022/10/26؛ تاريخ القبول: 2022/11/09

الملخص

تسعى هذه الورقة البحثية إلى التعرف على أهمية الحوكمة في تعزيز قدرة البنوك الجزائرية على تحمل الأزمات والصدمات المالية من خلال دراسة تحليلية لمجالس إدارة البنوك الجزائرية، وتطبيق اختبار سيناريوهات ضغط مبنية على معلومات ومعطيات تاريخية للقوائم المالية لهذه البنوك، تم تطبيق الاختبار على متغيران يتمثلان في: معدل التعثر ومعدل تسرب الودائع، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاستعانة بتطبيق مطور في EXCEL، خلص البحث في الأخير إلى أن البنوك الأكثر التزاما بتطبيق قواعد الحوكمة هي الأكثر قدرة على مقاومة الصدمات المالية.

الكلمات المفتاحية: اختبار الضغط، جائحة كورونا، الحوكمة، صدمات المالية**تصنيف JEL:** F14, L16, M26, M59

Abstract

The study seeks to recognize the importance of governance and its role in strengthening Algerian banks' capacity to withstand crises and financial shocks. Therefore, an analytical study was adopted for the governing bodies of Algerian banks. A test of pressure scenarios based on historical information and data of these banks' financial statements has been applied. This test depends on two variables: the stumbling rate and the deposit leakage rate. To achieve the objective of the study, the FPM program was used. Thus, the research concluded that the banks that are more committed to applying the rules of corporate governance are more able to resist financial shocks.

Keywords: Pressure test, coronavirus pandemic, governance, financial shocks.**JEL classification :** F14, L16, M26, M59

مقدمة

يُعتبر القطاع المالي أحد أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية. ويمثل القطاع المصرفي لب النظام المالي نظرا لأهمية دوره في كل من أسواق المال والبورصة وحركة التجارة الخارجية، فالبنوك تضطلع بكل من عمليات الإقراض ورصد المخاطر والعائدات المتعلقة بالوساطة المالية وكذا توجيه الاستثمارات بناء على ما يتوفر لديها من معلومات ورؤية واسعة لبيئة الاقتصاد الكلي، هذا بالإضافة إلى ما تؤديه البنوك من وظائف مالية أخرى مثل عمليات المقاصة وتسوية المدفوعات وعمليات سوق الصرف الأجنبي بما يجعلها أداة أساسية في تنفيذ السياسة النقدية.

ونظرا لوعي السلطات في الجزائر مؤخرا لدور هذا القطاع قامت بإدخال مجموعة من الإصلاحات التي تمس القطاع المصرفي لإصلاحه وجعله أكثر فاعلية وقد تما التركيز في التعليمات والأنظمة الأخيرة الصادرة من السلطات النقدية والمالية على الحوكمة في البنوك والقواعد الإرشادية الواجب الالتزام بها لمواكبة المعايير الدولية.

إن قياس قدرة النظام البنكي الجزائري على تحمل الصدمات المالية خاصة في ظل أزمة كورونا وتجاوزها تمثل اختبار حقيقي لفاعلية السياسات المتبعة من طرف البنوك وأيضا لطرق التسيير فيها ، وأبنا أن الأزمة الحالية تمثل فرصة مواتية لاختبار قدرة النظام البنكي ومثانته المالية، لأن قياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية خلال الأزمات تمثل معيار مهم لفاعلية النظام البنكي وطرق التسيير المتبعة ونظام الحوكمة المتبع فيه وأيضا إعطاء طابع من الشفافية و الثقة لكل المتعاملين مع البنك و من هنا يأتي التساؤل التالي :

هل للالتزام بقواعد الحوكمة تأثير على قدرة البنوك على مقاومة الصدمات المالية في ظل أزمة كوفيد-19؟

فرضية الدراسة

- البنوك التي تكون الأكثر التزام بقواعد الحوكمة ستكون أكثر قدرة على مقاومة الصدمات المالية

وتكمن أهمية هذا البحث من أهمية القطاع المصرفي على اعتباره المحرك الأساسي في الاقتصاد وأيضا لخصوصية الفترة الحالية التي يمر بها النظام البنكي، بالإضافة إلى أن هذا البحث يمثل اختبار ضغط على مستوى النظام البنكي بشكل كامل وعلى متغيران خطر القرض والسيولة في نفس الوقت. وحتى يتيسر لنا الإلمام بجوانب الموضوع والإجابة على هذا التساؤل ارتأينا إلى تقسيم البحث إلى أربعة أجزاء:

1. تأثير أزمة كورونا على الاقتصاد والإجراءات المتخذة

2. الحوكمة البنكية

3. مفهوم اختبار الضغط

4. تطبيق اختبار الضغط على البنوك

منهج الدراسة:

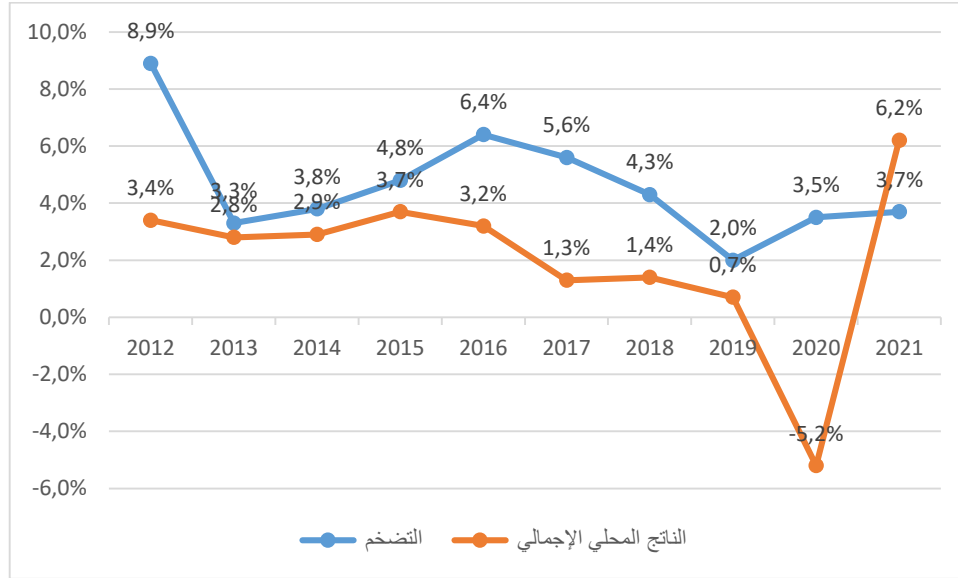
لتحقيق أهداف الدراسة ووصولاً لأهمية استخدام اختبارات الضغط على البنوك في تشخيص المخاطر البنكية وطرق تسييرها والتقليل من وقعها، سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي

1- تأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد والإجراءات المتخذة من طرف السلطات

تزامن تفشي الأزمة الصحية العالمية جائحة كورونا مع أزمة انهيار أسعار النفط الحادة التي لا تزال مستمرة منذ سنة 2014، وقد أثّرت هذه الأزمة على نحو حاد بالاقتصاد الجزائري، وبوجه أدق عائدات الضرائب من تصدير المحروقات، وفي نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتخسر الجزائر نحو 21.2 في المئة من عائداتها النفطية في حال بقيت أسعار النفط عند حدود 30 دولارا للبرميل (قانون رقم 20-07، قانون المالية التكميلي

(2020) وتسبب الأزمة النفطية في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي من 8.3 في المئة سنة 2014 الى 0.7 في المئة في سنة 2019 أنه (The World Bank, 2020, p. 16) لا يمكن أن نعزو هذه النتائج إلى انخفاض أسعار النفط فقط في السوق العالمية، فقد كان لحالة الاضطراب السياسي الذي شهدته البلاد في سنة 2019 نصيب في ذلك، إذ تأثر قطاع واسع من النشاطات الاقتصادية من حالة الركود بسبب حالة الشك والريبة التي سادت الأجواء أكثر من عام، ويتوقع صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund, 2020, p. 4) أن ينكمش الاقتصاد الجزائري بنحو 5.2- في المئة، ليعاود النمو من جديد في سنة 2021 بقرابة 6 في المئة مستفيدا من حالة التعافي الاقتصادي وكذا التحسن في أسعار النفط بحسب تقديراته الشكل التالي يوضح معدلات النمو والتضخم :

الشكل (1) تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم في الفترة 2012-2021



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الصندوق النقد الدولي سنة 2020

وفقا أحدث تقرير للبنك الدولي حول جائحة فيروس كورونا والهجرة (The World Bank, 2020, p. 32) فإن الأزمة الاقتصادية التي يسببها الفيروس أعمق وأكثر انتشارا من أي جائحة وأزمة صحية أخرى منذ القرن العشرين.

وتعاني المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تبعات إجراءات الحجر الصحي، وخاصة في ظل منع التنقل بين الولايات واستعمال وسائل النقل العمومي، على نحو حرم الكثيرين منها من اليد العاملة الضرورية لمزاولة أعمالها. وتقدر الجمعية العامة للمقاولين الجزائريين عدد المؤسسات التي توقفت عن العمل من جراء الجائحة بين 20 إلى 25 ألف مؤسسة، في حين أحيل 200 ألف عامل إلى البطالة. (Chenaoui, 2020, p. 14)

وإجمالاً، لا يزال من السابق لأوانه التنبؤ على نحو شامل بتأثر الجائحة في الجزائر، ولكن هناك أدلة كافية على أنه سيكون لها تكلفة اقتصادية عالية والعديد من العواقب الاجتماعية والسياسية، ما مل يتم تسويق لقاح فعال ضد هذا المرض؛ فالجزائر، مثل العديد من البلدان الأخرى في العالم، ستواجه معضلة كبيرة؛ إما أنها ستقلل من تدابير الوقاية التي لها تكلفة اجتماعية واقتصادية عالية، ما يفتح الباب لمزيد من حالات العدوى والوفاة، وإما أن تحافظ على هذه الإجراءات في حين يتدهور الاقتصاد وتزداد معه الاضطرابات الاجتماعية.

1.1 الإجراءات المتخذة من طرف السلطات

وللتخفيف من التكاليف المرتبطة بالجائحة والحجر الصحي، قررت الحكومة تأجيل الإقرارات الضريبية، وتجنب دفع الدفعة الأولى من ضرائب دخل الشركات والأرباح، وتسهيل جداول السداد لدافعي الضرائب الذين يجدون أنفسهم في وضع مالي صعب، وتعليق فرض الضرائب على الأرباح غري المقيمة.

وقرر بنك الجزائر للتخفيف من إثر الأزمة على القطاع البنكي وأيضاً على الشركات جملة من القرارات:

- البنوك والمؤسسات المالية يمكنها تأجيل سداد أقساط القروض عند استحقاقها، أو الشروع في إعادة جدولة ديون عملائها الذين تأثروا بالظروف التي سببتها جائحة فيروس كورونا ومنح قروض جديدة للعملاء الذين استفادوا من إجراءات التأجيل أو إعادة الجدولة
 - إضافة إلى ذلك، تقرر تخفيض سعر الفائدة الأساسي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسة بمقدار 25 نقطة أساس لتبتيته عند 3 في مئة بدل من 3.2 في مئة وتخفيض معدل الاحتياطي الإجمالي من 8 في مئة إلى 6 مئة ثم خفضه إلى 3 في المئة (Banque d'Algérie, instruction 9-2020, article 3, 2020) ورفع عتبة إعادة تمويل الأوراق المالية العامة القابلة للتداول من قبل بنك الجزائر، كما طلب منهم اتخاذ جميع المبادرات ونشر جميع التدابير لتوفير مصدر ائتمان بتكلفة معقولة.
 - معدل السيولة تم تخفيضه إلى 60 في مئة بدلا من 100 في المئة (Banque d'Algérie, instruction 9-2020, article 2, 2020)
 - تم إلغاء وسادة الأمان المقدرة بـ 2.5 في المئة وهذا يعني أن الحد الأدنى الجديد لمعدل الملاءة هو 9.5 في المئة (Banque d'Algérie, instruction 9-2020, article 3, 2020)
- جدير بالذكر أن هذه الإجراءات يتم مراجعتها كل 3 أشهر من طرف بنك الجزائر وتتم هذه المراجعة بناء على وضعية البنوك وأيضاً الوضعية الاقتصادية وبناء على هذه المعطيات يتم تمديده أو إضافة إجراءات أخرى.

2- مفهوم الحوكمة المصرفية

توجد تعاريف متعددة للحوكمة المصرفية طبقاً لما جاء في مقالات وكتابات الباحثين وتقارير مختلف الهيئات ولكن التعريف الأكثر شمولاً هو تعريف لجنة بازل (يطلق عليها أيضاً لجنة التنظيم والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية أو "لجنة لأنظمة والرقابة المصرفية") "الحوكمة المصرفية هي الأساليب التي تدار بها أعمال وشؤون البنوك من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بما يؤثر على تحديد أهداف البنك وحماية حقوق المودعين "

"حوكمة البنوك هي مجموعة القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي توجه وتحكم الإدارة في أداء عملها والوفاء بمسئوليتها ليس فقط أمام المساهمين الذين هم جزء أساسي من منظومة حوكمة البنوك ولكن أيضاً أمام المودعين الذين هم الدائنون الرئيسيون للبنوك ومن ثم أصحاب المصالح والمجتمع في المنطقة التي يعمل بها القطاع البنكي" (الريبيعي و حمد عبد الحسين راضي ، 2011، صفحة 137)

2-1 أهمية الحوكمة المصرفية

تنعكس أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي في جملة من النقاط تتمثل فيما يلي:

التزام البنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة أصبح يمثل أحد المعايير التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند اتخاذ قرارات الاستثمار خاصة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم باشتداد المنافسة في الأسواق المحلية والدولية ومن ثم فإن البنوك التي تطبق مبادئ الحوكمة تصبح لها ميزة تنافسية لجلب الودائع (زيدان، 2009، صفحة 13)

ان تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية يؤدي الي تحسين إدارة البنك وتجنب التعثر والإفلاس ويساهم في اتخاذ القرارات على أسس سليمة (شاكور، 2003، صفحة 48)

يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الى ربط المكافآت ونظام الحوافز بالأداء مما يساعد على تحسين كفاءة أداء البنك

التزام البنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة يساهم في تشجيع الشركات التي تقتض منها على تبني مفهوم الحوكمة مما يؤدي الى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك

تساهم الحوكمة في تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد الإداري والمالي (ضو و المصراي، 2020، صفحة 16)

2-2 تحليل لواقع الحوكمة البنكية في الجزائر

مما رأيناه في الإطار النظري المتعلق بالحوكمة البنكية، وبناءا على العديد من الدراسات السابقة التي خلصت إلا انا مجلس إدارة صغير ومكون من مديرين مستقلين وايضا التي تشمل المزيد من المديرين الخارجيين وكذلك التي تفصل وظيفة رئيس مجلس الإدارة عن المدير العام تؤدي إلى نظام حوكمة أفضل. (Imene, 2017, p. 165)

لهذا السبب قمنا بتحليل هيكل مجلس الإدارة (تم التحليل بناء على تقرير تعريف الهوية البنكية FIB (fiche d'identité bancaire) هي وثيقة تحتوي على المعلومات الأساسية المتعلقة بالبنك ، النظام الأساسي، وكبار المديرين التنفيذيين وقرارات الموافقة الخاصة بهم، وأعضاء مجلس الإدارة..... ، وهي وثيقة، في شكل ملاحق يتم إرسالها إلى بنك الجزائر بصورة سنوياً) من خلال حجمه، وايضا من خلال حضور مديرين خارجيين في مجلس الإدارة، وأخيراً ازدواجية الإدارة التي يمثلها الجمع بين مهام رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، أي عندما يكون الرئيس التنفيذي ونفسه رئيس مجلس الإدارة، سواء بالنسبة للبنوك العمومية والخاصة.

حسب دراستنا على المصارف وجدنا عدم تجانس بين البنوك العامة والخاصة على الرغم من حقيقة أنها كلها منظمة في هياكل أحادية، أي أن لديهم مجلس إدارة وليس هيكل مزدوج يشمل مجلس تنفيذي ومديرية عامة ولكن البنوك الخاصة اختارت الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، بينما اختارت البنوك العامة اعتماد هيكل موحد يجمع بين الوظيفتين، لأن القانون في الجزائر لا يلزم البنوك بفصل السلطات التنفيذية والإشرافية اي فصل وظائف رئيس مجلس الإدارة عن المدير التنفيذي، من ناحية أخرى البنوك العامة على عكس البنوك الخاصة لديها عضوان يمثلان العمال في مجالس إدارتها، وكذلك مدراء يمثلون الدولة من وزارة المالية .بالإضافة إلى ان البنوك العامة تفتقر إلى مدراء خارجيين في مجالس إدارتها. وبعد اخذ نظر عامة إلى عدم التجانس الموجود بين البنوك العامة والخاصة، سنقوم بتحليل هيكل مجلس الادارة بطريقة معمقة (بناء على معطيات سنة 2020)

فبالنسبة للبنوك العامة، يمكننا ان نقول إن مجلس الادارة يشمل أعضاء يمثلون الدولة والرئيس المدير العام يتولى وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام وحجم المجلس يختلف من بنك الى اخرى بحد أدنى ستة أعضاء وهذه هي حالة بنك BADR ، وحتى تسعة أعضاء مثل بنك CNEP ، حجم مجلس الادارة للبنوك العمومية يتراوح بين ستة وتسعة أعضاء مما يتوافق مع القانون التجاري الذي ينص على انا حجم مجلس ادارة يجب ان يكون بين 3 أعضاء على الأقل و12 عضو على الأكثر

بالنسبة للبنوك الخاصة، يمتلك بنك AGB أصغر حجم مجلس ادارة يتكون من أربعة أعضاء على عكس بنك البركة الذي يضم مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء، وبالتالي يعتبر البنك الذي لديه أكبر عدد من أعضاء مجلس الادارة.

بناء على دراسات سابقة اثبتت ان البنوك التي لديها مجلس ادارة صغير مكون بين سبعة الى ثمانية أعضاء، سيكون لديها نظام حوكمة أفضل مقارنة بل بنوك التي لديها عدد كبير من الأعضاء، لأنها ستعمل بكفاءة أكثر وسهولة التحكم من قبل الرئيس المدير العام، أيضاً واستناداً إلى الدراسات النظرية في هذا المجال التي اثبتت انه كلما زاد حجم مجلس الادارة سوف يزيد من صعوبة التنسيق والمواءمة، والمخاطرة المفرطة وتضارب المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين، ونتيجة لذلك، البنوك ذات المجالس الأكبر قد تواجه أداء أقل.

فيما يتعلق بوجود مدراء خارجيين نلاحظ أن كل البنوك العمومية تفتقر إلى وجود اعضاء من الخارج اي ليسوا موظفين فيها، على عكس البنوك الخاصة فإن مجلس اداراتها يتكون في اغلبه من مديرين خارجيين مثل بنك HOUSING الذي يضم مجلس إدارة مكون من خمسة أعضاء جميعهم من خارج البنك بما في ذلك رئيس المجلس والحال لا يختلف في بنك السلام لديه مجلس إدارة يتكون في مجمله من الاعضاء الخارجيين ، بينما يضم بنك البركة ثمانية أعضاء خارجيين من تسعة أعضاء يشكلون مجلس الإدارة، وبنك AGB الذي كان له أربعة مديرين خارجيين ومدير داخلي واحد، البنك الخاص الوحيد الذي لديه أقل عدد من المديرين الخارجيين هو بنك ABC، والذي يضم عضواً خارجياً واحداً فقط من إجمالي 5

اعضاء، لذلك يمكننا القول أن البنوك العمومية تفتقر إلى وجود أعضاء خارجيين في مجالس إدارتها، على عكس البنوك الخاصة، وبناء على نظرية الوكالة فإن أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين في وضع أفضل للإشراف على عكس الأعضاء الداخليين الذين يكونون تحت سلطة المديرين بشكل مباشر، بينما الأعضاء الخارجيين مستقلون مالياً عن فريق الإدارة.

وفي تحليلنا لهيكل مجلس إدارة البنوك وجدنا أن رئيس مجلس الإدارة لجميع البنوك العمومية هو نفسه المدير العام، على عكس البنوك الخاصة، مما قد يؤدي إلى وجود اختلاف في الأهداف، أي بين المصالح الشخصية لهذا الرئيس المدير العام الذي يجمع بين وظيفتين مما يؤدي إلى خلق حالة من تضارب المصالح بين الوظائف الإشرافية والإدارية لأنه يجمع بين عملية الرقابة واتخاذ القرار، وفي هذه الحالة، يصبح الرئيس التنفيذي هو القاضي والخصم، الأمر الذي يمكن أن يولد إساءة استخدام للسلطة، ويجعل الأمر صعباً في تحديد مسؤوليات رئيس مجلس إدارة البنك وتلك الخاصة بالمدير العام في حالة انخفاض الاداء المالي .

يمكن أن نقسم القطاع المصرفي من حيث الحوكمة إلى قطاع عام وخاص، بحيث أن البنوك الخاصة أكثر التزام بقواعد الحوكمة والإدارة الرشيدة ونظراً إلى هذا الاختلاف الكبير في تطبيق الحوكمة في كل من البنوك العمومية والخاصة في القطاع المصرفي الجزائري، وهو ما جاء متوافق مع العديد من الدراسات السابقة (فطيمة الزهرة، 2017، صفحة 209) و أيضاً (عمري، 2016، صفحة 134) و سترى في الجانب التطبيقي هل يؤدي هذا أيضاً إلى اختلاف في قدرة البنوك الخاصة والعمومية على مقاومة الصدمات المالية.

3- اختبارات الضغط

تعتبر اختبارات الضغط من أهم التقنيات المستعملة في قياس قدرة النظام المصرفي لأي دولة على تحمل الصدمات، واكتشاف الاختلالات ونقاط الضعف وكذلك في تحديد هوامش المخاطرة المقبولة ودرجات المرونة المطلوبة وفي قياس درجة حساسية القطاع المصرفي للمتغيرات في الأسواق المالية وفي البيئات الاقتصادية الكلية.

تساعد هذه الاختبارات في قياس وتقدير الخسائر المحتملة غير المتوقعة التي قد تنتج عن أحداث نادرة لا تحصل في ظل الظروف العادية ولكنها تمثل، في حال حصولها، تهديداً للاستقرار المالي للمصرف أو للقطاع المصرفي ككل، وتشكل هذه الاختبارات عنصراً رئيسياً من عناصر التخطيط المالي في المصارف وفي التقييم الذاتي لكفاية رأس المال وكفاية السيولة

يمكن أن يكون لاختبارات الإجهاد أهداف سياسة تحوطية دقيقة أو احترازية كلية، تركز هذه الاختبارات وإن كان على مستوى النظام بأكمله، على تقييم مرونة البنوك الفردية، وتزويد السلطات بمعلومات حول ما إذا كان ينبغي لهذه البنوك اتخاذ إجراءات علاجية (مثل زيادة رأس المال التنظيمي، أو تقليل التعرض للمخاطر أو تحسين عمليات تخطيط رأس المال الخاصة بهم) في المقابل، فإن اختبارات الإجهاد ذات الهدف الاحترازي الكلي تركز على المخاطر على مستوى النظام وتأثيراتها الإجمالية، كما يمكن أن تستخدمها السلطات كمدخلات لمعايير التدابير الاحترازية الكلية في الظروف الاستثنائية، أي في أوقات الأزمات المالية النظامية (Basu, 2006, p. 205)، يمكن أن تستخدم اختبارات الضغط لتوفير معلومات حول احتياجات إعادة الرسملة لكل من البنوك الفردية والنظام المصرفي.

3-1 مفهوم اختبارات الإجهاد وأنواعها وأهدافها

بالنسبة للقطاع المصرفي، تعتبر اختبارات الإجهاد تمارين محاكاة يتم إجراؤها لتقييم المرونة في مواجهة سيناريو افتراضي لبنك واحد أو للنظام ككل. يصف صندوق النقد الدولي اختبارات الإجهاد على أنها تمرين كمي لتقدير مرونة البنوك أو الأنظمة المالية ككل في حالة حدوث صدمات معينة. بشكل عام هناك نوعان من الاختبارات: اختبارات الإجهاد على مستوى النظام التي تجريها البنوك المركزية واختبارات الضغط التي تركز على البنوك الفردية والتي يمكن أن تقوم بها البنوك بنفسها أو المشرفون.

يمكن أن تحقق اختبارات الإجهاد مجموعة متنوعة من الأهداف تعتبر اختبارات الإجهاد أكثر من مجرد حسابات رقمية لتأثير السيناريو يمكن أن تساعد صانعي السياسات على وضع تدابير احترازية دقيقة لضمان أن البنوك الفردية تتمتع بالمرونة الكافية، يمكن أيضاً استخدام اختبارات الإجهاد

لإعداد السياسة الاحترازية الكلية على سبيل المثال، يمكن استخدام اختبارات الضغط لتحديد مرونة النظام المصرفي في مواجهة بعض المخاطر الاقتصادية أو المالية الشائعة (Alexander & Elizabeth , 2008, p. 33)

2-3 العناصر الرئيسية لإطار اختبار الضغط

من حيث درجة الخطورة، يمكن وصف السيناريو بأنه إما "أساسي" أو "معاكس"
أ-السيناريو الأساسي: مجموعة من الظروف الاقتصادية والمالية التي تتوافق بشكل عام مع توقعات المسار المحتمل للظروف الاقتصادية والمالية المستقبلية، السيناريو الأساسي عادة لا يؤدي إلى نتيجة مؤكدة.

ب-سيناريو سلبي: مجموعة من الظروف الاقتصادية والمالية المصممة للتأكيد على أداء القطاع المصرفي أو البنك الفردي، مستوى التوتر أقوى بكثير مما هو عليه في السيناريو الأساسي، يمكن استخلاص عوامل الإجهاد من الأحداث التاريخية أو إنشاؤها افتراضياً (Blaschke, Matthew , 2001, p. 84).

من حيث أهداف السياسة، يمكن تصنيف اختبار الإجهاد على أنه "احترازي كلي" أو "احترازي جزئي"
أ-اختبار التحمل الكلي: اختبار إجهاد مصمم لتقييم المرونة على مستوى النظام تجاه الصدمات المالية والاقتصادية، والتي قد تشمل التأثيرات الناشئة عن الروابط مع النظام المالي الأوسع أو الاقتصاد الحقيقي، يمكن أيضاً أخذ التفاعلات بين البنوك الفردية في الاعتبار. (Oanh, 2018, pp. 01-11)

ب-اختبار التحمل الجزئي: اختبار إجهاد مصمم لتقييم مرونة أي بنك فردي في مواجهة نقاط الضعف الاقتصادية الكلية والمالية والصدمات ذات الصلة، عادة ما يتم تطبيق الأدوات والآليات والتدابير المتاحة للمشرف على مستوى البنك (شعبان و محمد ، 2015، صفحة 172).

فيما يتعلق بمن يقوم بالتمرين، يمكن أن يكون اختبار التحمل إما "من أعلى إلى أسفل" أو "من أسفل إلى أعلى":
أ-اختبار الإجهاد من أعلى إلى أسفل: اختبار إجهاد تقوم به سلطة عامة باستخدام إطار اختبار التحمل الخاص بها البيانات والسيناريوهات والافتراضات والنماذج، يمكن استخدام البيانات على مستوى البنك والبيانات المجمعة، ولكن دائماً في نماذج ذات منهجية وافترضات متسقة، يتم تطويرها بشكل عام بواسطة الهيئة. (Matthew, 2004, p. 15)
ب-اختبار الإجهاد التصاعدي: اختبار إجهاد يقوم به أحد البنوك باستخدام إطار اختبار الضغط الخاص به كجزء من تمرين على مستوى النظام، أو كجزء من اختبار إجهاد حيث تزود السلطات البنوك بسيناريوهات وافترضات مشترك.

3-3 التنفيذ والتصميم لسيناريو

يمكن تصميم السيناريو بثلاث طرق مختلفة على الأقل. يتمثل أحد الأساليب في التركيز على متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل معدل البطالة وأسعار الأصول التي تتأثر أكثر خلال فترة الركود، يتم تحديد الصدمات التي تتعرض لها المتغيرات المالية الكلية الأخرى بشكل ثابت من حيث الحجم والاتجاه، تتمثل الطريقة الثانية لتحديد الصدمات الكامنة وراء السيناريو في اشتقاقها من خلال تجميع المعلومات عن المحافظ المصرفية الفردية وعوامل الخطر الدقيقة المقابلة ، ويتوقف تطبيقه إلى حد كبير على توافر البيانات ذات الصلة، ونحن في تصميمنا لسيناريوهات قمنا بالاعتماد على هذا الأسلوب الخيار الثالث هو اختبار الضغط العكسي، حيث يتم معايرة السيناريو لتقديم احتمال تقديري معين أو نسبة رأس مال متوقعة بعد الإجهاد.

إن اختبارات الإجهاد لها آفاق زمنية مختلفة. (هيروكوأورا و ليليانا ، 2013، صفحة 17) يتطلب أي اختبار ضغط تحديد أفق زمني، ويعتمد الاختبار على نوع التمرين وهدفه، بالنسبة لاختبار إجهاد الملاءة يمكن أن يمتد أفق سيناريو الإجهاد النموذجي بين سنة إلى ثلاثة سنوات أوفي بعض الحالات خمس سنوات، على النقيض من ذلك في حالات اختبارات ضغط السيولة يكون أفق الإسقاط أقصر بكثير، سنة في أقصى تقدير، نظراً للانتقال السريع أو حتى الفوري لصدمات السيولة.

4- تطبيق اختبار الضغط على النظام البنكي الجزائري

في هذا الجزء من البحث نعرض النتائج المتوقعة للوضع المالي والاحترازي للبنوك الجزائرية على مدى عام واحد، وفقاً لثلاثة سيناريوهات، خط الأساس، متوسط وشديد، وسيتم استخدام برنامج تم تطويره في EXCEL من قبل البنك الدولي وتكييفها مع اللوائح الجزائرية، من خلال هذا التطبيق يتم اجراء اختبارات ضغط على متغيرات الخطر على بنك واحد أو أكثر من بنك في النظام المصرفي الجزائري ويمر استخدام هذا التطبيق بعدد من الخطوات التي تم تطويرها في برنامج Excel.

ستظهر نتائج التنبؤات لسيناريو خط الأساس تطور المؤشرات المالية والاحترازية للبنوك على مدى عام، بناء على المعطيات التاريخية دون تطبيق أي سيناريو ضغط والفرضيات المستخدمة لتوقع والتنبؤ لمختلف عناصر الأصول والخصوم، ومكونات الدخل والمصروفات، وأوزان مخاطر الائتمان والسيولة هي ناتجة عن تحليل البيانات المالية والاحترازية لكل بنك خلال فترة تاريخية مدتها 6 سنوات، ونظر لسرية بعض المعطيات سيتم إخفاء البنوك. وفقاً لسيناريو خط الأساس، ستطور الميزانيات والنتائج والنسب الاحترازية للبنوك في ظل نفس الظروف الاقتصادية والتنظيمية التي سادت في 2020/12/31 (تاريخ الأساس)، على وجه الخصوص ما يتعلق بالودائع ومعدل التعثر.

سيتم تطبيق سيناريوهات الضغط، المعتدلة والشديدة، على نتائج سيناريو خط الأساس عن طريق تقليل وزيادة المتغيران: معدل التعثر في القروض (القروض المتعثرة / اجمالي القروض) ومعدل تسرب الودائع، تم اختيار هذان المتغيران لانهما الأكثر تأثيراً على معدل الملاءة والسيولة في البنك.

1-4 الفرضيات لتنبؤات بسيناريو خط الأساس

- تم استخدام معدل نمو الودائع لكل بنك على مدى الفصلين الماضيين.
- تم استخدام معدلات التخلف عن السداد التي لوحظت في 2020/12/31.
- تم استخدام نفس معدلات المؤونات في 2020/12/31.
- معدلات العائد الفعلي على القروض ومتوسط معدلات العائد على الودائع تم الحصول عليها من آخر فصلين ديسمبر 2020 وجوان 2020 من تقرير جدول حسابات النتائج للبنوك.
- أوزان مخاطر الائتمان والسيولة المستخدمة لحساب الأصول المرجحة بالمخاطر وعناصر معامل السيولة هي تلك التي تم تسجيلها في إقرارات الملاءة والسيولة في تاريخ ديسمبر 2020.
- بنسب لباقي عناصر الميزانية وحسابات النتائج وعناصر الملاءة والسيولة تم اسقاطها حسب معدلها التاريخية خلال 6 السنوات السابقة.

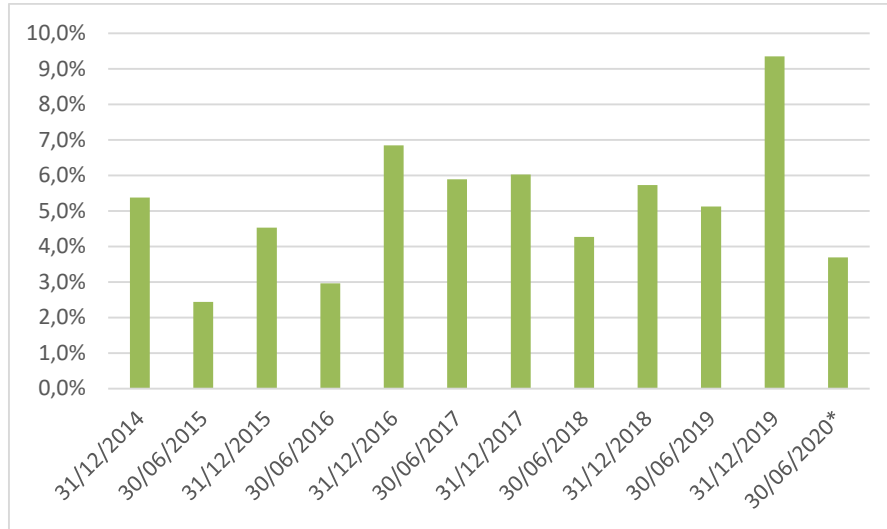
2-4 الفرضيات لتنبؤات السيناريوهات المتوسطة والشديدة:

تم الاستناد خلال تحديد معدل النمو السلبي للودائع ومعدل التعثر الي حساب الانحرافات المعيارية لسلسلة البيانات التاريخية لهذان المتغيران والي السلوك التاريخي لهذا المتغيران خلال الازمات المالية.

1-2-4 معدل التعثر

سنقوم بالقاء نظرة على التطور التاريخي لمعدل التعثر كم هو موضح في الشكل التالي

الشكل 2-معدل التعثر للقروض 2014-2020



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج FPM

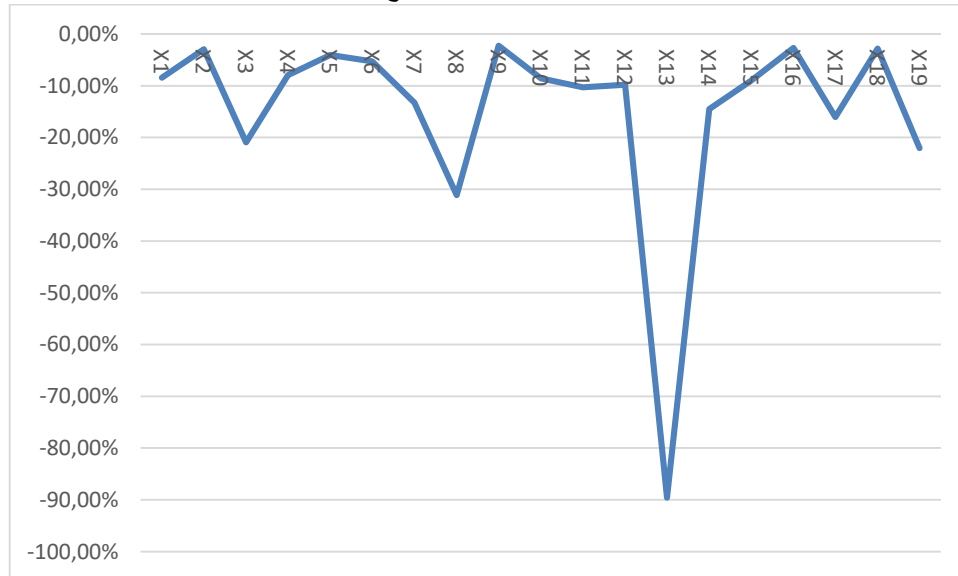
*البنوك لم تسجل العديد من القروض المتعثرة نتيجة الإجراءات الاستثنائية المتخذة من طرف بنك الجزائر التي قمنا بذكرها مسبقا. نلاحظ ارتفاع قياسي في معدل التعثر في 2019/12/31 و قد كان معدل الانحراف المعياري للقروض المتعثرة خلال هذه الفترة 1.8%. ارتفاع معدل التعثر يؤثر علي:

- القروض المتعثرة
- مؤونات القروض المتعثرة
- النتيجة الصافية
- راس المال الخاص
- الاخطار الصافية المرجحة

4-2-1 معدل تسرب الودائع

بنسبة لمعدل تسرب الودائع الشكل التالي يوضح معدلاتها خلال الفترة 2019-2020

الشكل 3-معدل تسرب الودائع 2019-2020



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج FPM

الحوكمة وقدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية في ظل أزمة كورونا، (96-113)

تم اخذ أكبر معدل لنمو السالب للودائع لكل بنك خلال اخر ثلاث فصول، فقط بنك X18 وهو بنك خاص لم يحصل على معدل نمو سالب خلال اخر ثلاث فصول ونلاحظ أيضا أن أكبر معدل لنمو سالب هو بنك X13 وهو شيء متوقع لأنه سيتحول من بنك الي مؤسسة مالية في اخر سنة 2021 وفيما يخص معدل الانحراف المعياري لتسرب الودائع هو 15.1%.

انخفاض الودائع يؤثر علي:

- السيولة قصيرة وطويلة الاجل في البنك
- القروض الممنوحة
- النتيجة الصافية
- رأس المال الخاص.

فيما يلي السيناريوهات المختارة والتي وقمنا بتصميمها والتي تم الاخذ في عين الاعتبار المعطيات التاريخية والانحرافات المعيارية للبنوك، (الشكل 2 و 3) وأيضا توقعات التطور الاقتصادي للبلاد .

الجدول 1-السيناريوهات المختارة لاختبارات الضغط

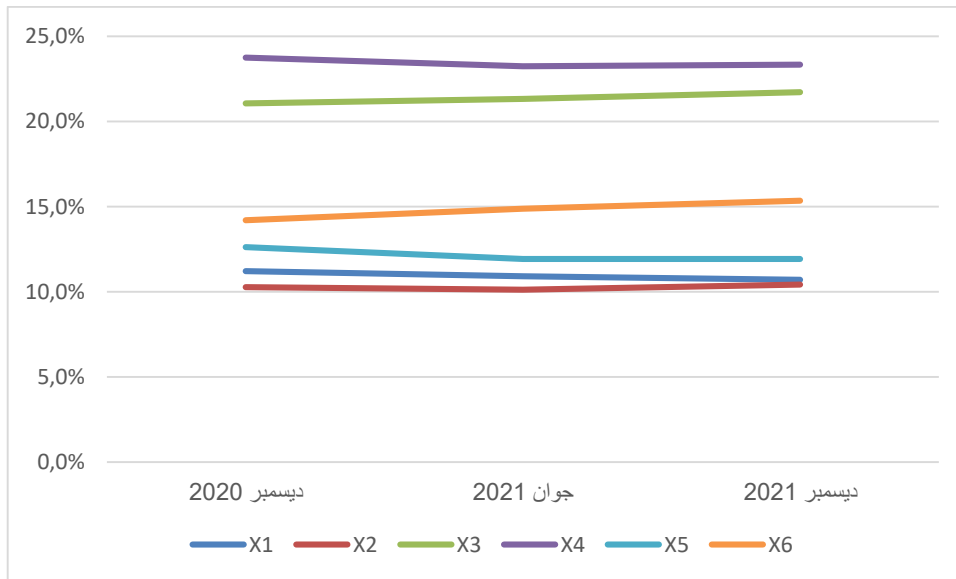
شديد	معتدل	
السيولة		
-16.45%	-7.86%	نسبة التغير في الإيداعات
الملاءة		
+4.92%	+ 2.49%	نسبة الغير في معدل التعثر

المصدر: من اعداد الباحثين

- وقد قمنا بتحديد معيارنا لاعتبار البنك فشل في اختبار الضغط وهما:
- معدل ملاءة اقل من 9.5%.
- معدل سيولة اقل من 100%.
-

3-4 نتائج الإسقاط وفقاً لسيناريو خط الأساس:

وهو سيناريو كما أسلفنا الذكر بناء على المعطيات التاريخية فقط بدون أي اختبار للضغط



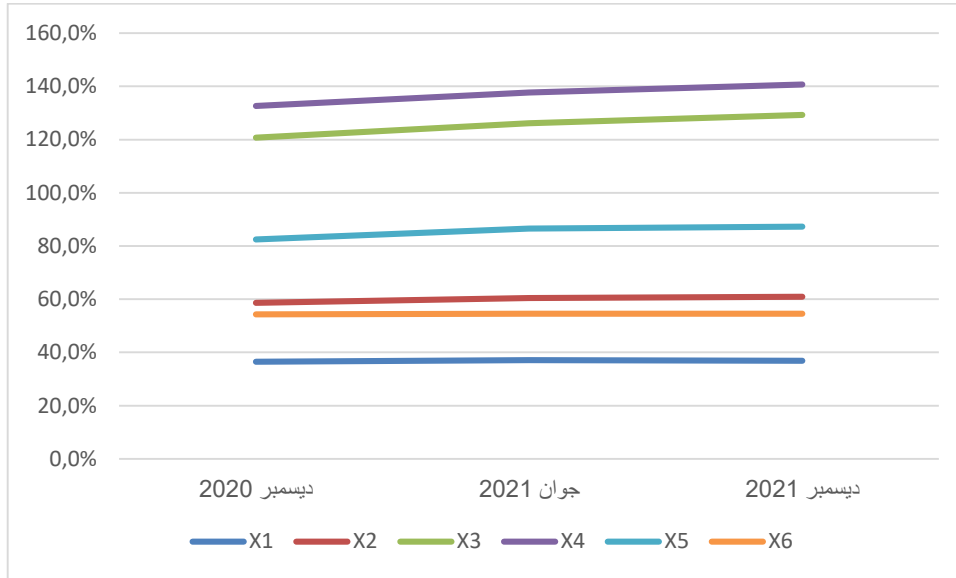
الشكل 4-معدل الملاءة للبنوك العمومية

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج FPM

بموجب هذا السيناريو، لن ينخفض معدل الملاءة في البنوك العامة أو الخاصة عن حد الملاءة التنظيمية البالغ 9.5% بحلول ديسمبر 2021.

اما بنسبة الي معامل السيولة للبنوك العمومية موضح في الشكل التالي

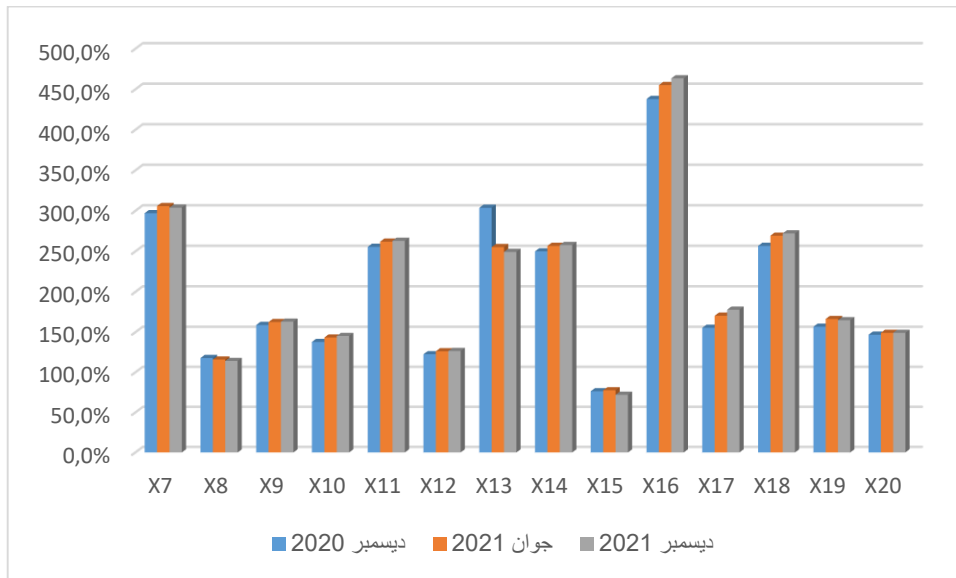
الشكل 5-معدل السيولة للبنوك العمومية



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج FPM

من ناحية السيولة، ستشهد معاملات السيولة لدى كل من مصارف X1 و X5 و X6 انخفاض إلى ما دون الحد التنظيمي البالغ 100% طوال فترة الانسقاط، لن يصل بنك X1 و X6 حتى إلى عتبة 60% الاستثنائية التي تم تحديدها في إطار إجراءات التخفيف، في حين مصرف X2 يتجنب السقوط تحت 60% بهامش ضئيل.

الشكل 6-معدل السيولة للبنوك الخاصة



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج FPM

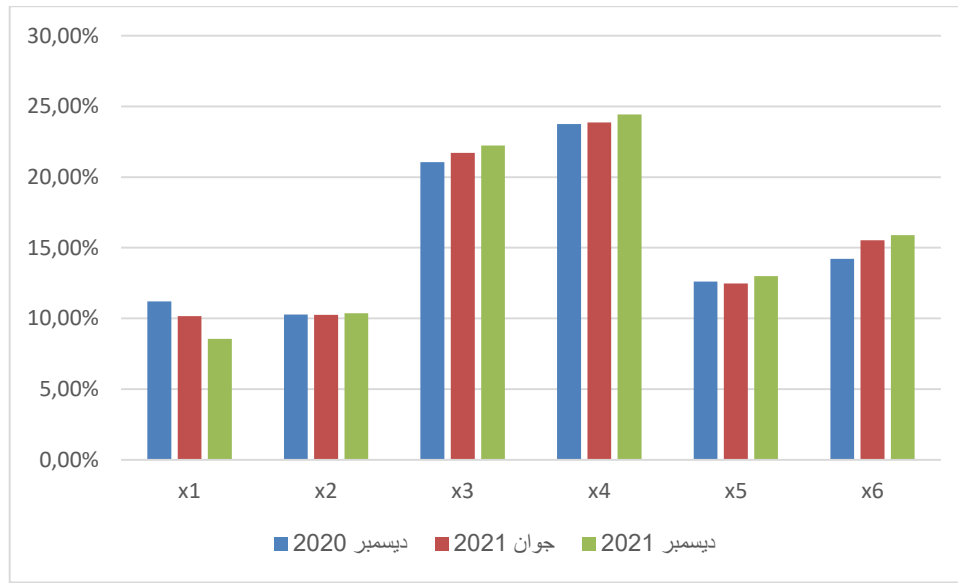
X15 هو البنك الوحيد الذي سيحصل علي معامل سيولة أقل من 100% بحلول ديسمبر 2021.

بالإضافة إلى ذلك، لن تحتاج البنوك إلى السيولة التشغيلية خلال هذه الفترة، لأنها ستقوم بتلبية احتياجاتها من خلال اللجوء إلى إعادة التمويل مقابل الأوراق المالية الحكومية من بنك الجزائر.

أما الآن سنقوم بأجراء اختبار الضغط على النظام البنكي خلال فترة عام والذي سنقوم من خلاله برفع معدل التعثر لكل بنك بـ 2.49% وخفض الودائع بـ 7.86%.

4-4 نتائج الإسقاط وفقًا لسيناريو المعتدل:

الشكل 7- معدل الملاءة للبنوك العمومية

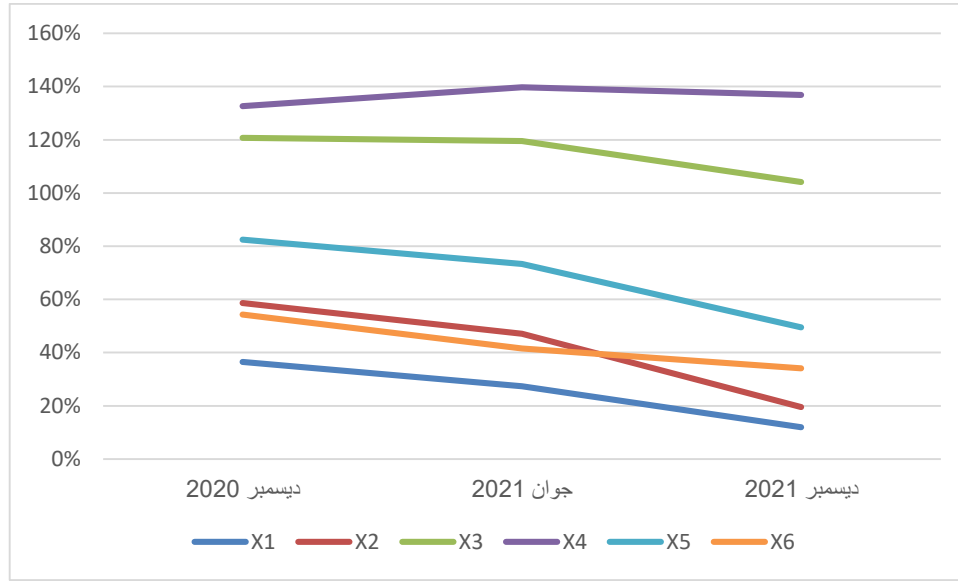


المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج FPM

إن التطبيق المتزامن لخفض الودائع بنسبة 7.86%، وزيادة معدلات التخلف عن السداد بمقدار 249 نقطة أساس في كل فصل، يكشف أن X1 سيفشل من حيث الملاءة خلال الفصل الثاني بنسبة ملاءة 8.6% أي أقل من الحد الأدنى 9.5%.

سوف يجب على بنك X1 في 2021/12/31، زيادة رأس المال الأساسي أو الإضافي بقيمة 9.2 مليار دينار جزائري.

الشكل 8- معدل السيولة للبنوك العمومية

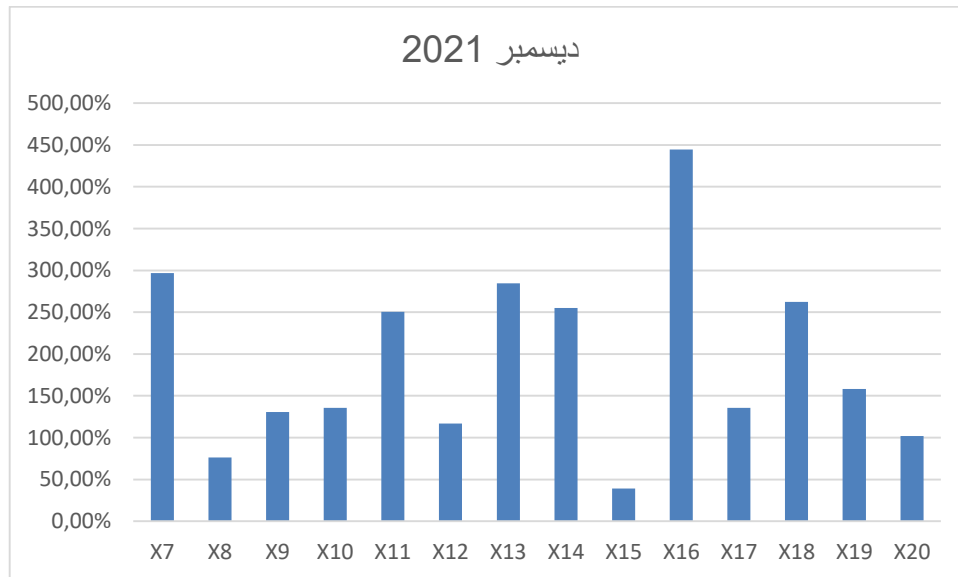


المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج FPM

البنك العمومي الثاني الذي سيفشل في نفس التاريخ، ولكن من حيث السيولة، سيكون مصرف X2، على الرغم من تصفية الأصول السائلة لهذا البنك، بما في ذلك إعادة خصم مخزون الأوراق المالية الحكومية المحتفظ بها في محفظته، لن تكون كافية لمواكبة سيناريو خروج الودائع. وتقدر احتياجات السيولة التشغيلية في هذا التاريخ بنحو نصف مليار دينار.

فيما يتعلق بالحد التنظيمي المتعلق بمعامل السيولة، فبالإضافة إلى مصرف X2 الذي يصل معاملته إلى 19.5 %، فإن معاملات كل من X5، X6 ستنتزل تحت السقف الاستثنائي 60 %، نسبهم على التوالي 12 % و 49.5 % و 34.1 % ومع ذلك، لن تفقد البنوك الثلاثة الأخيرة السيولة لأن مخزونها من الأوراق المالية الحكومية سيمكنها من تحمل مثل هذا الضغط على الودائع لفصلين متتاليين.

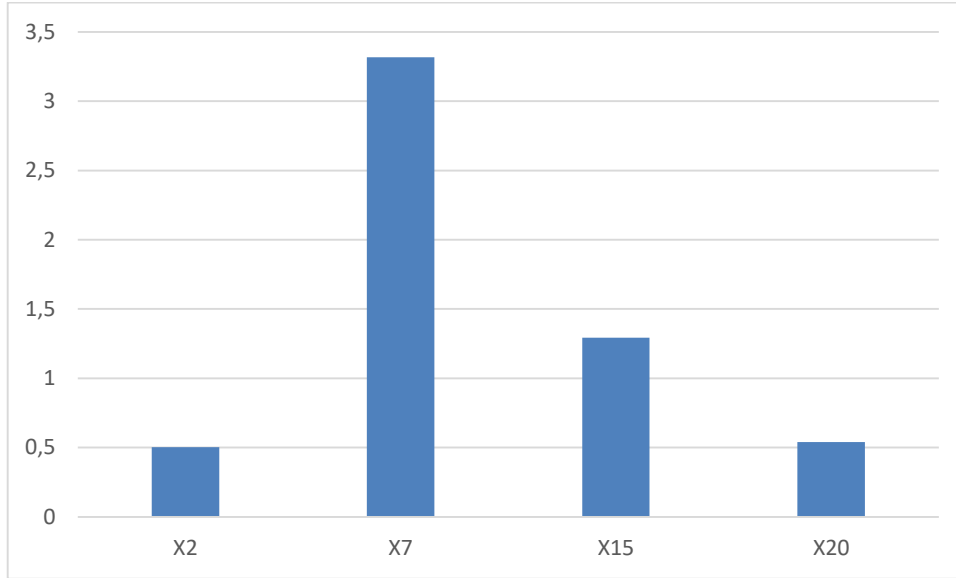
الشكل 9- معدل السيولة للبنوك الخاصة



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج FPM

بنسبة للبنوك الخاصة، نلاحظ بنك X8، X15، X20 التي كانت احتياجاتهم من السيولة بـ 3.3 مليار دج و 1.3 مليار دج و 0.5 مليار دج على التوالي ومعاملاتها التنظيمية 76.2%، 39%، 101.7 %، على الرغم من انا بنك X20 يحترم الحدود التنظيمية الي انه يحتاج الي سيولة تشغيلية بـ 0.5 مليار دج.

الشكل 10 - احتياجات البنوك للسيولة

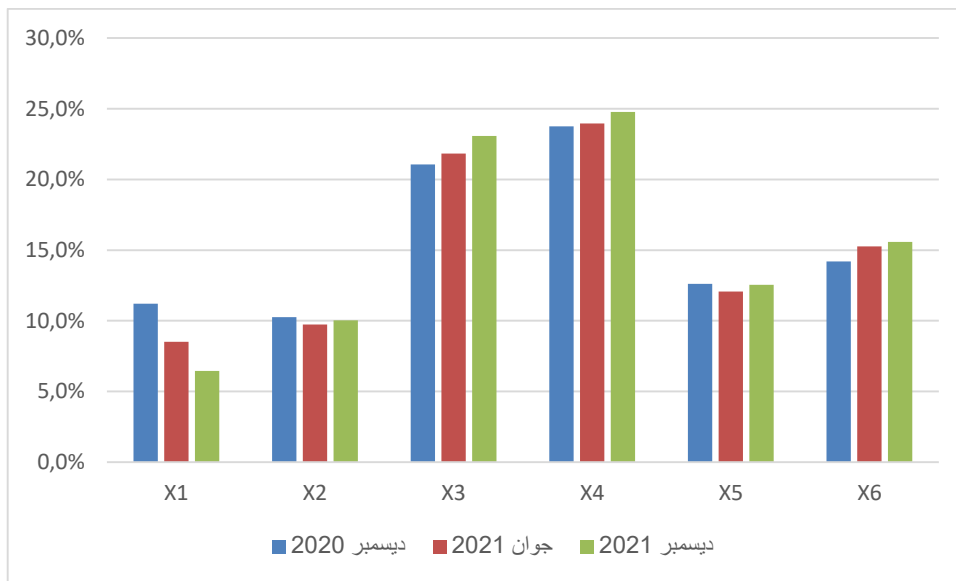


المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج FPM

خلال تطبيق السيناريو المعتدل هناك 4 بنوك فقط تحتاج الي السيولة وتقدر احتياجاتها بـ 5.6 مليار دينار والآن سنقوم بتحليل نتائج السيناريو الشديد وهو اختبار سنقوم من خلاله برفع معدل التعثر لكل بنك بـ 4.92% وخفض الودائع بـ 16.75%

5-4 نتائج الإسقاط وفقاً لسيناريو الشديد:

الشكل 11 - معدل الملاءة للبنوك العمومية



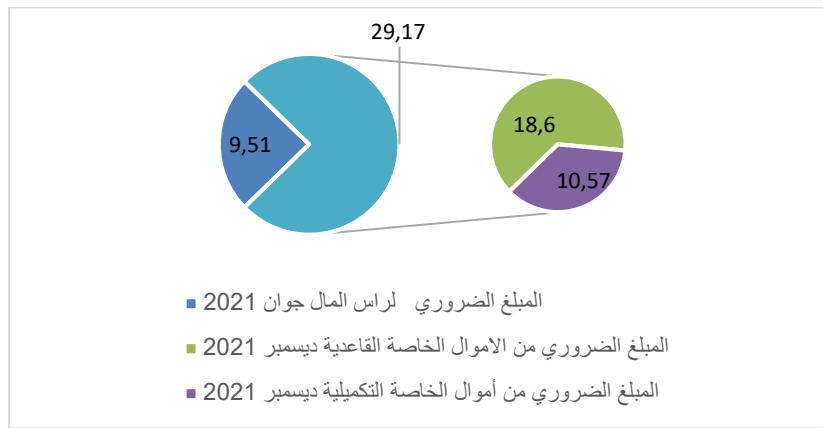
المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج FPM

ينخفض معامل الملاءة بنسبة لبنك X1 في جوان 2021 إلى 8.5 % ثم إلى 6.5% في ديسمبر 2021 بعد زيادة معدل التعثر بمقدار 492 نقطة أساس في كل فصل، انخفض معامل تغطية الأموال القاعدية إلى 5.05% في ديسمبر 2021، أي أقل من الحد الأدنى التنظيمي البالغ 7%.

ينتج عن هذا احتياجات لزيادة رأس المال بقيمة 9.5 مليار دينار جزائري في صورة أموال خاصة قاعدية أو أموال خاصة تكميلية في جوان 2021، بينما في ديسمبر 2021 يجب توفير 29.1 مليار في رأس المال متضمن 18.6 مليار دج في الاموال الخاصة القاعدية.

ويمكن تلخيص احتياجات رأس مال بنك X1 خلال جوان وديسمبر في الشكل التالي

الشكل 12-احتياجات رأس مال بنك X1

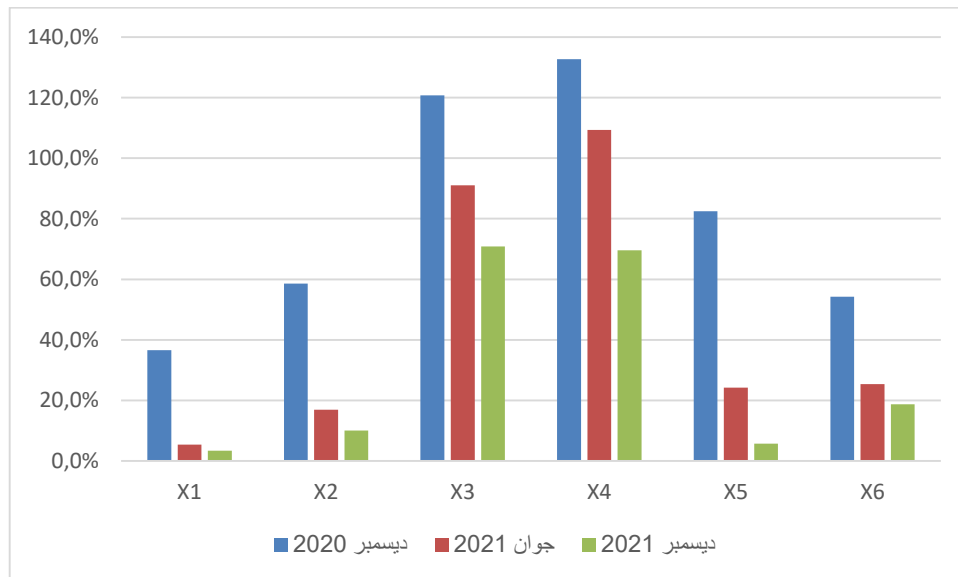


المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج FPM

ونلاحظ ارتفاع كبير في احتياجات رأس المال خلال الفصل الثاني من اختبار الضغط بمقدار 20 مليار دينار

وسنقوم بالقاء نظرة على نتائج مؤشرات السيولة في البنوك العمومية والخاصة

الشكل 13-معدل السيولة للبنوك العمومية



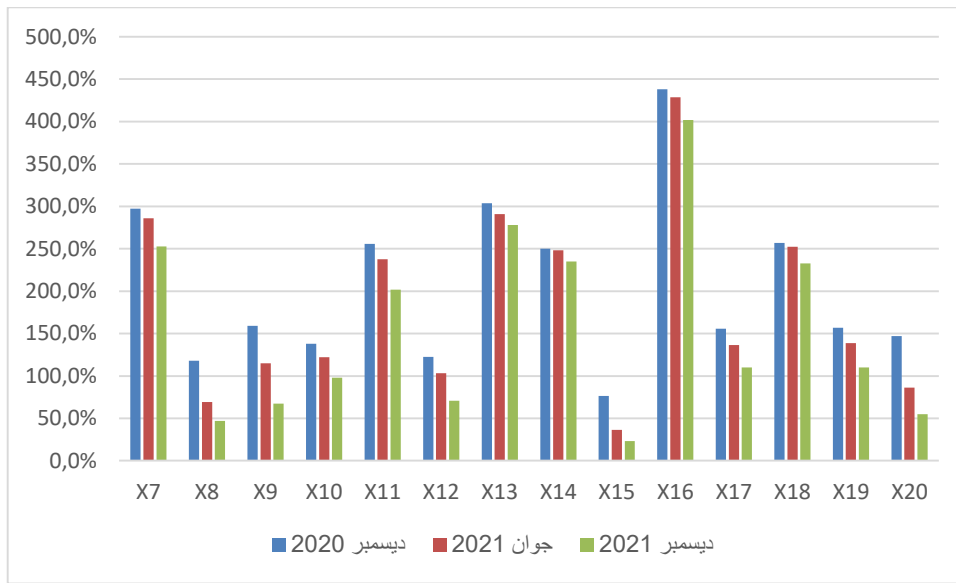
المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج FPM

إن تطبيق اختبار الضغط على الودائع بنسبة 16.45%- خلال كل من فصلي الإسقاط سيكون له تأثير في انخفاض معاملات السيولة لجميع البنوك العمومية إلى مستويات أقل من 100%، بما في ذلك X3 ، X4 الذين نجحوا في مقاومة السيناريو المعتدل .

ومع ذلك، فإن معاملات السيولة للبنكين الأخيرين لن تتراجع عن 60 % التي تم تحديدها في إطار إجراءات التخفيف خلال كل فترة الاختبار، بينما ستصل معاملات السيولة للبنوك الأربعة المتبقية إلى مستويات حرجية تتراوح بين 3.4% و 18.7%.

X4 البنك العمومي الوحيد الذي نجح في هذا الاختبار خلال فترة الاسقاط بأكملها بفضل المخزون الكبير من الأوراق المالية الحكومية التي يحتفظ بها (أكثر من 500 مليار دينار جزائري) ، بينما تظهر البنوك الخمسة الأخرى تسجيل احتياج لسيولة في ديسمبر 2021 ب 502.8 مليار دينار.

الشكل 14- معدل السيولة للبنوك الخاصة



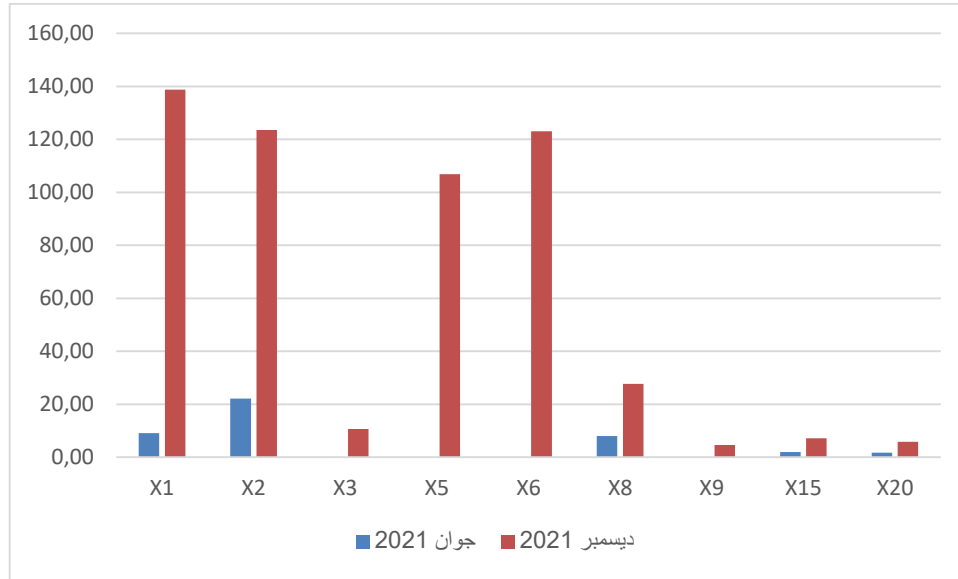
المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج FPM

وضع السيولة للبنوك الخاصة في نهاية هذا السيناريو ليس أفضل، فبالإضافة الى البنوك الثلاثة التي فشلت بالفعل في السيناريو المعتدل وهي X8 ، X15، X20، والتي انخفضت معاملات السيولة لديها وزادت احتياجاتها من السيولة، تمت إضافة بنوك خاصة أخرى لم تستطع تجاوز الاختبار بنجاح وهي X9 ، X12 ، X10 حصلت علي معاملات سيولة أقل من 100% ولكن لم تنزل تحت الحد الاستثنائي 60% .

معامل السيولة لدى بنك X9 هو الأدنى بين البنوك الثلاثة المذكورة أعلاه، فهو يحتاج الى سيولة ب 4.7 مليار دينار.

الشكل التالي يوضح كل البنوك التي تحتاج الي السيولة خلال اختبار الضغط الشديد

الشكل 15- احتياجات البنوك للسيولة



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج FPM

اجمالي احتياجات النظام البنكي للسيولة لاستمرار في نشاطه العادي هو 548.21 مليار دينار جزائري منها 45.39 مليار دينار للقطاع الخاص.

ويكن تلخيص النتائج السابقة لجميع السيناريوهات فيما يلي

بنسبة إلى معدل الملاءة:

- بنك X1 وهو البنك الوحيد في النظام المصرفي الذي فشل في احترام الحد الأدنى من معدل الملاءة وفي جميع السيناريوهات الثلاثة خط الأساس , المعتدل , الشديد .
- بنسبة الي معامل السيولة:

- في سيناريو خط الأساس هناك أربع بنوك عمومية فشلت في الاختبار وهي X2, X1, X5, X6 وبنك خاص X15
- في سيناريو المعتدل نفس البنوك العمومية الأربعة فشلت في الاختبار وهي X2, X1, X5, X6 وبنكان في القطاع الخاص X8, X15.
- في سيناريو الشديد كل البنوك العمومية فشلت في الاختبار بالإضافة الى 6 بنوك في القطاع الخاص وهي X12, X10, X9, X8, X15, X20.

يمكن القول ان النظام البنكي يعاني من مشكلة سيولة وبصورة أخص بنوك القطاع العمومي التي بعضها حتى بدون تطبيق أي اختبار لضغط لا تستطيع احترام الحد الأدنى لمعامل السيولة اما من ناحية الملاءة فانا النظام البنكي يمتلك القدرة لتجاوز سيناريوهات الضغط مع مراعاة الحد الأدنى التنظيمي. وفي نهاية اختبار الضغط يمكن ان نستنتج ان أداء بنوك القطاع الخاص كانت أفضل وأكثر نجاعة وقدرة على تجاوز الصدمات المالية بنجاح مقارنة ببنوك القطاع العمومي في جميع السيناريوهات المطبقة خط الأساس، المعتدل، الشديد

الخاتمة

من خلال هذا البحث قمنا بتحليل إثر جائحة كوفيد -19 على الاقتصاد الجزائري وأيضاً الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر وقد رأينا ان هذه الإجراءات ساهمت في تقليل أثر الجائحة على الاقتصاد والنظام البنكي ولكن بعض بنوك تأثرت بصورة كبيرة خاصة من ناحية السيولة وتبدو لنا هذه الازمة العالمية مؤاتية للإصلاح في القطاع المصرفي الذي يمكن تنفيذه بفرصة أكبر للنجاح في حال ادخال تكنولوجيا المعلومات.

إضافة لذلك قمنا بتطرق لمفهوم الحوكمة وأهميتها للبنوك وأيضاً قمنا بتحليل واقع الحوكمة على مستوى البنوك الجزائرية ومدى التزامها بالقواعد والتعليمات والمعايير الدولية وفي نهاية تحليلنا وجدنا ان القطاع المصرفي ينقسم بين قطاع خاص أكثر التزام وتنفيذا لهذه القواعد مقارنة ببنوك القطاع العام.

وقد تطرقنا لمفهوم اختبارات الضغط المصرفية وهو يعتبر من الوسائل الحديثة لإدارة المخاطر وهو متغير جديد بنسبة للقطاع المصرفي الجزائري وطرق تسير المخاطر والجزائر تسجل تأخر كبير في هذا المجال حتى انا بعض البنوك لا تملك الوسائل البشرية ولا المادية التي تمكنها من اجراء اختبارات الضغط بصورة دورية للتأكد من سلامة المصرف ومتانتها من الناحية المالية وقدرته الى واجهة الصدمات التي من الممكن ان يتعرض لها.

انا نتائج اختبار الضغط خطر القرض والسيولة على البنوك تظهر بشكل واضح انا بنوك القطاع الخاص كانت أكثر نجاحا وكفاءة في تجاوز سيناريوهات الصدمات المالية مقارنة بالبنوك العمومية وهوما يثبت ان البنوك الأكثر التزام بقواعد الحوكمة كانت أكثر قدرة على تحمل الصدمات المالية.

وينظر الى المعطيات السابقة يمكننا طرح مجموعة الاقتراحات للإصلاحات:

- تعزيز الرقابة المصرفية والتأكيد على ضرورة التزام البنوك بمعايير لجنة بازل المتعلقة بكفاية رأس المال ومبدأ الشفافية.
- وضع ميثاق أو دليل الحوكمة للبنوك الجزائرية والاستفادة من التجربة الطويلة للجنة بازل في مجال الاشراف والرقابة على البنوك مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص المميزة للبيئة المصرفية الجزائرية.
- إعطاء المزيد من الأهمية لموضوع إدارة كافة أنواع المخاطر المصرفية، المالية منها والتشغيلية، مما يساعدها على الارتقاء بأدائها ونتائج عملياتها، بالإضافة الى التسعير الدقيق للنشاطات المختلفة المسببة للمخاطر.
- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتكوين إطارات بنكية حسب المقاييس الدولية.
- تطوير البنوك العمومية الجزائرية التي تمثل عصب النشاط المصرفي في الجزائر ويجب العمل على زيادة الجهود المبذولة في إطار خصخصة البنوك العمومية لتحسين ادائها وكفاءتها وجودة خدماتها.
- ضرورة قيام السلطات الرقابية بالزام البنوك على التركيز على القيام بتصميم وإدارة برامج تتعلق بإجراء اختبارات الضغط على كافة أنشطة البنوك وذلك من اجل التنبؤ بالنتائج التي يمكن ان تترتب على الاحداث الاستثنائية النادرة لكن محتملة الحدوث.

المراجع

- Alexander, C., & Elizabeth , S. (2008). **Model-Based Stress Tests: Linking Stress tests to VAR for Market Risk**. Macquarie University Applied Finance Centre Research Papers,P 33.
- Banque d'Algérie, instruction 9-2020,article2. (2020). **mesures exceptionnelles d'allègement** .
- Banque d'Algérie, instruction 9-2020,article3. (2020). **mesures exceptionnelles d'allègement** .
- Banque d'Algérie,instruction 9-2020,article 3. (2020). **Regime des reserves obligatoires** .
- Basu, S. (2006). **The impact of Stress Scenarios on VAR and Expected Shortfall**. NIBM,P 205.
- Benhalima Imene. (2017). **l'impact de la gouvernance bancaire sur la performance financière "cas des banques Algeriens** ."Kolea: Ecole Supérieur de Commerce, p165.
- Blaschke, W., Matthew , T., & Maria , S. (2001). **Stress Testing of Financial Systems: An Overview of Issues, Methodologies, and FSAP Experiences**. p. 84.
- International Monetary Fund. (2020). **Regional Economic outlook**. p. 4.
- Matthew, J. (2004). **Stress testing financial systems: what to do when the governor calls:.** IMF working paper,N 127, p. 15.

- Oanh. (2018). **A framework for macro stress-testing the credit risk of commercial banks: the case of vietnam**. Canadian Centre of Science and Education, pp. 01-11.
- The World Bank. (2020). **COVID-19 Crisis Through A Migration Lens, Migration and Development brief**. p. 32.
- The World Bank. (2020). **Lasting scars of covid-19 Pandemic .Chapter 3: Lasting Scars of the COVID-19 Pandemic**, P16.
- Zahra Chenaoui .avril, 2020 .**Après le Hirak le coronavirus en Algérie les entreprise tirent la sonnette d'alarme**.le monde.14 ،
- أحمد شعبان، و علي محمد . (2015). **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر، صفحة 172.
- حاكم محسن الربيعي، و حمد حمد عبد الحسين راضي . (2011). **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**. عمان الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، صفحة 137.
- ريم عمري. (2016). **الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية -دراسة حالة الجزائر-**. ام البواقي: جامعة العربي بن مهيدي، صفحة 134.
- صلاح عبد السلام ضو، و سالمة مفتاح المصراطي. (2020). **الحوكمة ودورها في تحقيق الإصلاح الإداري في المؤسسات الليبية**. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، صفحة 16.
- فؤاد شاكر. (2003). **الحكم الجيد في المؤسسات المصرفية والمالية العربية في ضوء المعايير المتعارف عليها دوليا**. بيروت، لبنان: اتحاد المصارف العربية.
- قانون رقم 07-20. **قانون المالية التكميلي 2020**. الجريدة الرسمية، العدد 33.
- محمد زيدان. (2009). **أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة الى البنوك الجزائرية**. مجلة العلوم الاقتصادية، صفحة 13.
- نوي فطيمة الزهرة. (2017). **أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية**. بكرة: جامعة محمد خيضر، صفحة 209.
- هيروكوأورا، و شوماخر ليليانا . (2013). **بنوك تحت الضغط**. مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي، صفحة 17.